Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9)Issue (2)February(2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

# المسائلُ النحويَّة التي خالفَ فيها المبرِّدِ في ارتشافِ الضَّرَبِ من لسانِ العرب لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)

م.د. أنور عبد الحق عبدالله محمد
دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلاميَّة

# The grammatical issues in which Al-Mubarrad differed in Irtishab Al-Darb from Lisan Al-Arab By Abu Hayyan al-Andalusi (745 AH)

Dr. Anwar Abdel-Haq Abdullah Muhammad
of Religious Education and Islamic Studies The office
alzhyryanwr64@gmail.com

## الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة آراء المبرد النحوية التي خالف بها سيبويه أو غيره من النحاة في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ومناقشة هذا الآراء، وهل هذه الآراء جاءت عن المبرد، هل قالها المبرد في كتاب من كتبه، وكان ذلك بالرجوع إلى مؤلفات المبرد للنظر في هذا الرأي، وهل نقل أبو حيان هذا الرأي وحده، أو نقله غيره من العلماء عن المبرد، مع بيان مدى مخالفة المبرد لسيبويه أو موافقته له، ومن وافق المبرد من العلماء في الرأي المخالف.

**Abstract**

This research aims to study Al-Mubarrad's grammatical opinions with which he disagreed with Sibawayh or other grammarians in the book "Irtishaf Al-Dharb min Lisan Al-Arab" by Abu Hayyan, and to discuss these opinions. Were these opinions quoted from Al-Mubarrad? Did Al-Mubarrad say them in one of his books? This was done by referring to the books of Al-Mubarrad. Al-Mubarrad to consider this opinion, and whether Abu Hayyan alone transmitted this opinion, or did other scholars transmit it from Al-Mubarrad, with an explanation of the extent to which Al-Mubarrad disagreed with Sibawayh or agreed with him, and which of the scholars agreed with Al-Mubarrad in the opposing opinion .

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد، وعلى أله وصحبه أجمعين، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، أما بعد:فيعدّ المبرد إمام المدرسة البصرية لعصره، فهو كما قال ابن جنيّ هو رجلٌ يعدّ جبلا في العلم، وإليه أفضت مقالاتُ النحاة، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها(١)، حيث كان أبو العباس المبرد عالما، فاضلا، إماما في اللغة العربية، وسيما بليغا، حسن المحاضرة، لذاك احتل المبرد مكانة مرموق بين معاصريه من العلماء، وشهد له من تأخر عنه بغزارة علمه، حتى قال عنه اليوسفيّ الكاتب:" كنت يومًا عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شابٌّ من أهلِ نيسابور، فقال له: يا أبا حاتم، إني قدمتُ بلدكم، وهو بلد العلم والعلماء، وأنت شيخ هذه المدينة، وقد أحببتُ أن أقرأ عليك كتاب سيبويه. فقال له: الدِّينُ النَّصيحةُ، إنْ أردتَ أن تنتفع بما تقرأ؛ فاقرأ على هذا الغلام: محمد بن يزيد. فتعجَّبتُ من ذلك."(٢) فهذا يدل على غزارة علم المبرد، ولعل علو مكانته بين العلماء أفضى إلى أنه انتهت إليه زعامة النحويين بعد المازني بغير منازع، والجميع شهد له بذلك، على أنه العالم الكبير، والمعلم البارع، والأديب الذي لا يبارى.وقد تأثر المبردُ بسيبويه تأثرا واضحا؛ حتى أنه اعتبر نفسه أمينا على النحو في المدرسة البصرية من بعده، فوقف أمام تحديات المدرسة الكوفية، فعمل جاهدا على ألا يغير من المصطلحات السيبويهية إلا فيما لم يستطع سيبويه أن يقيّمه على صورة واضحة، حتى وصل من تأثُّر المبرد بسيبويه درجة أن المقتضب قارب أن يكون نسخة ثانية من كتاب

سيبويه في كثير من المسائل لا يخرج عن موضوعات الكتاب إلا الشيء اليسير([٣])، ولقد ذكر كثير من النحاة أن المبرد كان كثير الخلاف في المسائل النحوي والصرفية حيث لا تجد كثيرا من الموضوعات النحوي والصرفية إلا ويقال فيها (خلافا للمبرد) أو (خالف المبرد) ومن هنا جاء موضوع البحث(المسائلُ النحويَّة التي خالف بها المبرد في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي)، وقد تناول البحث المسائل النحوية فقط، والتي قال فيها أبو حيان (خلافا للمبرد، خالف المبرد).

**أولا: حذفُ نونِ المثنى لتقصيرِ الصّلةِ**تحدّث أبو حيان عن الاسم المثنى تعريفا وإعرابا وشروطا، ثمّ ذكر اختلاف النحاة في نون المثنى هل تكسر أو تكون مفتوحة، ثمّ جاء إلى مواضع حذف نون المثنى، فذكر منها الإضافة وشبه الإضافة ولتقدير الإضافة كقولك: (رأيت يدَي ورجلَي زيد)، وكذلك تحذف لتقصير الصّلة نحو: (هذان الضاربا زيداً)فهنا تحذف النون من صلة الموصول (أل) وهو الضاربان([٤])، فجعل سيبويه هذا الحذف مطلقا إذ جاء في الكتاب: " وقال رجل من الأنصار:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ... يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ([٥])

لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ"([٦])، فحذف النون من كلمة (الحافظون) للتخفيف ولاستطالة صلة اللام التي هي بمعنى (الذي)، مع نصب كلمة(عورة)، وليعلم أنّه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير تعريف، لأنّه لا يكون صلة حينئذ([٧])، **ويرى أبو حيّان أن المبرد خالف ذلك فهو لا يجيز (الضاربا) بل قصر ذلك على ( اللذا واللتا)**([٨])، وعند الرجوع إلى المقتضب وجدنا أن المبرد يقول: " وتقول: (هذان الضاربان زيدا والشاتمان عمرا والمكرمون أخاك والنازلون دارك) ومن ذلك قول الله عز وجل ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ النساء: ١٦٢ وقال القطامي:

الضاربون عميرا عن ديارهم ... بالتل يوم عمير ظالم عادي([٩])

فإذا أسقطتَ النون أضفت وجررت فقلت: (هم الضاربو زيدٍ وهما الشاتما عمرٍو) كما قال الشاعر:

الفارجو بابِ الأمير المبهم ...

وقال الأنصاري وأُنشد هذا البيت منصوبا عنه وهو

الحافظو عورةَ العشيرة لا ... يأتيهم من ورائنا نطف

فهذا لم يرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ولكنه حذف النون لطول الاسم؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له، والدليل على ذلك حذفهم النون مما لم يشتق من فعل ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة، فمن ذلك قول الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا([١٠])

فحذف النون من الذين وقال الأشهب بن رميلة:

إن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد"([١١])

فالمبردُ يرى أن الأصل في صلة (أل) الموصولة في( المثنى والجمع) أنك إذا أردت النصب بعدها فعليك إبقاء النون، كقولك:(هذان الضاربان زيدا والمكرمون أخاك)، وأما إذا حذفت النون فعليك الإضافة والجرّ، وأما من حذف النون ونصب ما بعدها فإنه لا يريد الإضافة وإنما حذف لطول صلة الموصول الاسمي، إذ صار الاسم بعد الموصول صلة لها، وفي هذا دليل على أن المبرد يرى كغيره من العلماء أن نون التثنية في الأسماء المشتقة قد تحذف لتقصير الصلة وليس هذا الأمر مقتصرا على كلمتي( اللذا، واللتا)، وقد توهم أبو حيان فيما نسبه إلى المبرد، والصحيح في هذه المسألة هو أن المبرد يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن بعده العلماء من أن يجوز الحذف لتقصير الصلة، لأن السماع يؤيد ذلك، ومنها قراءة (والمقيمي الصلاةَ)وهي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن وأبو عمرو في رواية (الصلاة) بالنصب ([١٢])، كقراءة من قرأ: (غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ)، بنصب كلمة (اللهَ) على أنها مفعول به وهي قراءة أبي زيد عن أبي السّمال([١٣])، وأصل الكلام ( معجزينَ الله)، وكذلك قراءة: (وإنكم لذائقو العذابَ) بنصب كلمة: "العذابَ" على أنها مفعول به أيضًا، وهي قراءة أبي السَّمَّال، وأبان بن ثعلب عن عَاصِم ([١٤])، وأصلها: "وإنكم لذائقون العذاب"، وقد عدّ العكبري ذلك شاذّا وهو سهوٌ من القارئ([١٥])، في حين أجاز القرطبي النصب، وقد جاء النصب في الأبيات الشعرية، ومنها:

قَتَلْنا ناجِيًا بِقَتيل عَمرٍو ... وخيرُ الطالِبِي التِّرةَ الغَشُومُ

ومنها:

ومساميح بما ضنّ به ... حابسو الأنفسَ عن سوء الطّمع([١٦])

**ثانيا: علّةُ منعِ (فعلان ـ فعلى) من الصرف.**

ذكر أبو حيّان اختلاف العلماء في علّة منع ما جاء على وزن( فعلان ـ فعلى)، فهو من الأوزان التي لا تنصرف في نكرة ولا معرفة، نحو: (عطشان، وسكران)، فيرى سيبويه "أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف (حمراء)، لأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنَّث على بناء المذكَّر، ولمؤنث سكران بناءٌ على حدةٍ كما كان لمذكَّر حمراء بناءٌ على حدة"(١٧)، فالعلة المانعة من صرف (سكران) وما شابهه أن أنثاه على خلاف لفظ مذكره، كما أن ( أحمر)على خلاف لفظ المؤنث، فلما كانت ( حمراء ) لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة، وكلمة سكران كذلك، وقوي ذلك أنَّ وزن المصدر منهما واحد وهو(فُعل)؛ لأن (سُكر) مثل (حُمر)، والألف والنون في (سكران ) كالألف والهمزة من (حمراء)، ولا تدخل علامة التأنيث على (سكران )، كما لا تدخل على(حمراء) لا تقول: (سكرانة) كما لا تقول: (حمراءة )، فصار الألف والنون فيه كأنه للتأنيث(١٨)وقال أبو حيان أن المبرد قد خالف سيبويه في ذلك، ومما جاء في المقتضب: " وإنما امتنع من ذلك؛ لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث فى قولك: (حمراء وصفراء) والدليل على ذلك أن الوزن واحد فى السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها، فأما بدل النون من الألف فقولك في (صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني) وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت: (ضربتُ زيداً) فوقفت قلت: (ضربت زيدا)"(١٩) والحقيقة أن رأي المبرد مشابه لرأي سيبويه ولم يخرج عنه، غير أن المبرد أوضح كيفية إبدال النون من الألف والألف من النون، ويرى ابن الناظم أن العلة المانعة من الصرف ل( فعلان ـ فعلى) هو اجتماع علتين فرعيتين عليه، الأولى لفظية كونه مزيداً والمزيد فرع على المجرد، والثانية كونه وصفا والوصفية فرع على الجمود(٢٠)ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أن صيغة(فعلان) جائزة التنوين، وإنما يحذف منها التنوين حياناً لأن آخر الكلمة نون فكرهوا أن تزاد التنوين على النون(٢١)، وهذا الرأي يدحضه مجيء كلمات على وزن (فعلان) فيها زيادة الألف والنون ولكنها جاءت مصروفة، كقولك فيما جاء على وزن (فعلان مؤنثه فعلانة) (ندمان) فإنه جاء مصروفا، وكذلك (شجعان، غربان، وغليان)، إذ يرى الدكتور إميل بديع " أن التعليل بالنطق العربي هو التعليل السليم الذي لا يُنقض، واغلب لظن أن العربي نطق ب(فعلان) الوصف مصروفا حينا وغير مصروف حينا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكيلا يبقى دون ضبط، ويدلّك على ذلك تمييزهم في الصرف بين (ندمان) الذي من المنادمة، وندمان من الندم"(٢٢).

**ثالثا: علّةُ منعِ (حذامِ) وأخواتها من الصرفّ**من الأعلام الممنوعة من الصرف هو ما جاء على وزن ( فَعَالِ) نحو: ( حذامِ، قطامِ، سجاحِ، و قثامِ) وغيرها من الكلمات، حيث قال عنها سيبويه: " وكذلك كل (فَعَال) إذا كانت معدولة عن غير أفعل إذا جعلتها اسماً، لأنَّك إذا جعلتها علماً فأنت لا تريد ذلك المعنى، وذلك نحو (حَلاق) التي هي معدولة عن الحالقة، و(فَجَار) التي هي معدولة عن الفجرة، وما أشبه هذا ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون: هذه قطام وهذه حذام؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة وإنمَّا كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم"(٢٣)، فسيبويه يرى أنها منعت من الصرف للعلمية والعدل، فيما يرى أبو حيان أن المبرد قد خالف سيبويه في هذا الرأي، فهو يرى أنها منعت من الصرف للتأنيث والعلمية(٢٤)، إذ جاء في المقتضب: " وأما ما كان اسما علما نحو: (حذام، وقطام، ورقاش) فإن العرب تختلف فيه: فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل؛ لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة، و راقشة، و قاطمة، ف(فَعَال) فى المؤنث نظير (فُعَل) في المذكر ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فسق يا لكع، وللمرأة: يا فساق يا لكاع، فلما كان المذكر معدولا عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف، ولما كان المؤنث معدولا عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب؛ لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهبَ العدلُ التنوينَ لعلةٍ أذهب الحركة لعلتين واختير له الكسر؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التأنيث، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث ألا ترى أنك تقول للمؤنث: (إنك فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين)؛ لأن الكسرة من نوع الياء"(٢٥)، فيرى المبرد أن هذه الأسماء مُنِعت من الصرف؛ لأنها أسماء مؤنثة معدولة، وعلّة العدل هي سبب بناء هذه الأسماء على الكسر، واختاروا الكسر، لأنه يلزم الضمائر الدالة على المؤنث، كقولك: (فعلتِ، وأنتِ، وأكلتِ).فمن هذا يتبين أن المبرد يرى في منع هذه الأسماء من الصرف أنها جاءت أسماء مؤنثة معدولة.

**رابعا: (ابن أوبر) بين التعريف والنكرة.**

الأصل فى الأعلام ألا تدخل عليها (أل) المُعرِّفة ، سواء أكان علم جنس أم علم شخص ، وقد جاء دخول (أل) على علم الجنس في (بنات أوبر) إذ قال الشاعر :

**ولقد جَنَيْتك أَكْمُؤاً وعَسَاقلاً ولقد نَهَيتكَ عن بناتِ الأوبرِ(٢٦)**

فاختلفت فيه على أقوال ثلاثة(٢٧):الأول : قيل (أل) جاءت زائدة للضرورة؛ لأن (ابن أوبر) علم على نوع من أنواع الكمأة ، ثم جاء جمعه على (بنات أوبر)، ورد هذا الرأي علم الدين السخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كعدمها، فكان يجرّه بالفتحة؛ لأن فيه العلمية والوزن، قال ابن هشام : "وهذا سهو منه ؛ لأن (أل) تقتضى أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة فيه ؛ لأنه قد أمنت فيه التنوين"(٢٨)الثاني : قيل (أل) جاءت فيه للمح الأصل؛ لأن (أوبر) صفة كـ (حسن) و (حسين) و(أحمد)الثالث : قيل (بنات أوبر) جاءت نكرة، ودخلت عليها(أل) للتعريف، **وهذا الرأي نسبه ابو حيّان للمبرد(٢٩)**، ورد ابن هشام هذا الرأي بأن (بنات أوبر) لم يُسمع إلا ممنوع الصرف ، ولو كانت نكرة لصرفت(٣٠)، قال الشّمني : "ولا يلزم ، لأنه كـ ( أحمر) علماً عند سيبويه أنه يُمنع من الصرف بعد التنكير اعتباراً للصفة الأصلية ، و(أوبر) صفة في الأصل ، وعلى هذا ، فإذا نكر يمنع للوصفية ، وإذا تعرف يمنع للعلمية مع الوزن ، وخالف الأخفش سيبويه ، فصرف نحو (أحمر) بعد تنكيره"(٣١)و رأي المبرد في (أل) الداخلة على كلمة (بنات الأوبر) هو أحد رأيين له، فهو يقول في المقتضب في الكلام على البيت السابق " دخول الألف واللام على وجهين أحدهما : أن يكون دخولهما ، كدخولها في (الفضل) و(العباس) على ما وصفت لك، لأن (أوبر) نعت نكرة في الأصل، والآخر : على قولك : ( هذا ابن عرس آخر) تجعله نكرة"(٣٢)، ويقول في موضع آخر: " وهذه بنات أوبر لضرب من الكمأة وهذا ابن قترة لضرب من الحيات.. فهذه الأشياء معارف"(٣٣)وعلى هذا فإن ( بنات أوبر) عنده علم جنس، ودخول (أل) فيها إما للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير، وهو بهذا يتفق مع سيبويه(٣٤)، في كون (بنات أوبر) علماً لكن في نقده للكتاب ناقش سيبويه في استدلاله العلمية ( بنات أوبر) ثم اختار رأى الأصمعي بأن(أل) في البيت للمح الأصل(٣٥) ويبدو أنه كما يقول الشيخ عضيمه كان متردداً بين القولين في نقده للكتاب ثم استقر على العلمية في المقتضب(٣٦)، والقول القريب إلى الصواب ما جاء من كون ( بنات أوبر) علماً وجاءت( أل ) فيها للمح الأصل، أو لقصد التعريف بعد التنكير إذا اعتقد فيها الشركة، ولا يقال : إن العلم هو ( بنت أوبر) وإنه لما كان جمعه على (بنات أوبر) كان لا بد له من قصد التنكير، فاقترانه بـ ( أل ) بعد الجمع لازم كما يقول الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد(٣٧) .

**خامسا: دخول (اللام) على خبر (أنّ)**تدخل لام الابتداء في خبر "إنَّ" مؤكِّدة دون أخواتها، وتسمى هذه اللام (المزحلَقة)، نحوَ قولك: (إنَّ زيدًا لقائمٌ، و إنَّ عَمْرًا لأخوك )، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ العاديات: ١١، وهذه اللام كان لها الصدارة في الكلام من حيث إنها لام الابتداء، نحوَ قولك: "لَزيدٌ قائمٌ"، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ الشورى: ٤٣ ، والقياس فيها أن تتقدّم اللام على سائر أركان الجملة، نحو (لإنَّ زيدًا قائمٌ) في (إنَّ زيدًا لَقائمٌ)، وإنّما كرهوا أن يُجمع بينها وبين (إن)؛ لأنّهما بمعنى واحد، وهو التأكيد (٣٨).تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء، أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه **مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماض**، فيشمل المفرد نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ إبراهيم: ٣٩ ، والجملة المصدرة بالمضارع نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾ النمل: ٧٤ الثاني: على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر، الثالث: على ضمير الفصل، الرابع: على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر، فدخول لام الابتداء على خبر (إنّ) مكسوة الهمزة مقيساً، ولكن دخولها على (أن) مفتوحة الهمزة غير مقيس، **وقد توهّم أبو حيّان فيما نسبه إلى المبرد من أنه يرى جواز دخول لام الابتداء على خبر (أن)**(٣٩)، وهذا التوهم لم يقع به أبو حيان وحده، وإنما قاله من قبله ابن هشام في المغني إذ قال : " وَلَيْسَ دُخُول اللَّام مقيسا بعد أَن الْمَفْتُوحَة خلافًا للمبرد"(٤٠)،وكذلك العيني والسيوطي(٤١)والأصل في ذلك أن المبرد لا يُجيز دخول لام الابتداء على (أن)، فهو يثبت أن اللام متى دخلت في الجملة وجب كسر الهمزة، فقال: " وذلك قولك:( أشهد أن زيدا منطلق، وأعلم أن زيدا خير منك) فإذا أدخلت اللام قلت:( أشهد إنّ زيدا لخير منك واعلم إن زيدا لمنطلق) قال الله عز وجل: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ المنافقون: ١ فلولا اللام لم يكن إلا (أنّ) كما تقول (اعلم زيدا خيرا منك) فإذا أدخلت اللام قلت:( اعلم لزيد خير منك)... ولو قال قائل:(أشهد بأنك منطلق) لم يكن إلا الفتح لأنها اسم... وكذلك (بلغني أنك منطلق) لا يجوز أن تدخل اللام فتقول (بلغني أنك لمنطلق) لأن (أن) وصلتها الفاعل واللام تقطع ما بعدها فلو جاز هذا لقلت (بلغني لذاك) فهذا واضح بين جدا"(٤٢)، وقال في موضع آخر:" والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر"(٤٣), فهذا دليل قاطع على أن المبرد لا يجيز دخول اللام في خبر أن مفتوحة الهمزة، لأن أن وصلتها لها موضع في الإعراب ولام الابتداء تقطع ما بعدها، فهو بهذا يكون موافقا لسيبويه لا يجيز دخول لام الابتداء على (أن) المفتوحة، فمتى دخلت اللام عل الجملة كسرت همزة (إن)(٤٤)، وقد جاءت أدلة من القرآن والشعر على وجود اللام في خبر (أن)، ولكن العلماء قالو أن هذه اللام هي زائدة وليس المزحلقة، فمن هذه الأدلة قراءة من قرأ: (الا أنهم ليأكلون الطعام)(٤٥) وقد نُسبت هذ القراءة لسعيد بن جبير، ومنه قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العلي ... أن مطاياك لمن خير المطي(٤٦)

وقول الآخر: فنافس أبا الغبراء فيها ابن زارع ... على أنه فيها لغير منافس(٤٧)

وقول كثيّر: ما أعطياني ولا سألتهما ... إلا وأني لحاجزي كرمي(٤٨)

وفي جميع هذه الأدلة زعم العلماء أن اللام فيها زائدة، ومما تقدَّم يتضح لنا وهم ما نقله ابو حيان وغيره من العلماء فيما نسبوه إلى المبرد من جواز دخول لام الابتداء على خبر (أن).

**سادسا: تكرار(لا) النافية للجنس في الفصل أو التعريف**

(لا) النافية للجنس وهي " التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله"(٤٩)، وتدخل على المبتدأ والخبر؛ فتكون عاملة عمل (إنّ)، فتعمل في المبتدأ النصب يسمى اسمها، ويبقى الخبر مرفوعا ويسمى خبرها، ولأجل أن تعمل (لا) النافية عمل (إنَّ) يجب أن تمنح لها شروط خمسة(٥٠)الأول: أن يكون معمولاها نكرتين؛ أو ما في حكم النكرة مثل: (لا مالٌ باقياً مع التبذير)، فإن كان أحدهما معرفة أوكلاهما – لم تعمل. الثاني: ألا يفصل بينها وبين اسمها، فيجب أن يتأخر الخبر، وكذلك تأخير معموله عن الاسم، حتى لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل؛ نحو: (لا حصنٌ واقياً الظالمَ)، ولا يجوز أن يتقدَّم عليها شيء من جملتها.الثالث: ألا يكون في جملتها (إلا)؛ تقول؛ (لا سعيٌ إلا مثمر)، ولا يصح نصب الخبر.الرابع: أن تكون غير مكررة؛ فلا تعمل في مثل:(لا، لا مسرع سَبَّاق)، إذا كانت الثانية قد أفادت نفي جديد.الخامس: عدم دخول حرف جرّ عليها، نحو : (جئت بلا زاد)فهذه شروط إعمال لا النافي للجنس، فإن جاء الاسم معرفة أو منفصلا عنها ففي هذه الحالة تكون مهملة، ووجب تكرارها، نحو: (لا زيد في الدار ولا عمرو)، ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن)؛ ولكنها تُهمل إذا فُصل بينها وبين اسمها بفاصل أو إذا دخلت على معرفة ويلزم حينئذ تكرارها؛ ليكون التكرار عوضا عما تجاوزها من مصاحبة ذي العموم وهو نفيها للجنس (٥١)، **وذكر أبو حيّان أن ابن كيسان والمبرد قد أجازا عدم التكرار ل(لا) النافية للجنس إذا فصل شيءٌ بينها وبين اسمها، أو جاء بعدها معرفة**(٥٢)، إذ جاء في المقتضب: " فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا وكان الكلام كما كان عليه؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا وذلك قولك: ( أزيد في الدار أم عمرو)، فتقول:( لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)، وكذلك تقول:( أرجل في الدار أم امرأة) فالجواب:( لا رجلٌ في الدار ولا امرأة) لا تبالى معرفة كانت أم نكرة... وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك:( رجل في الدار أو هل رجل في الدار) قلت:( لا رجلٌ في الدار)، وهذا أقل الأقاويل لأنها لا تخلص لمعرفة دون نكرة ولا نكرة دون معرفة، إذ كان التكرير والبناء أغلب.فالتكرير (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو ولا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ)، والبناء (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ) على جواب من قال:(هل من رجل أو امرأة في الدار).فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا لأن (لا) لا تعمل في معرفة وذلك قولك:( لا زيدٌ في الدار) إنما هو جواب (أزيد في الدار)، واعلم أن لا إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض فتقول (لا في الدار أحدٌ، ولا في بيتك رجلٌ) وقوله عز وجل ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الصافات: ٤، لا يجوز غيره لأن (لا) وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها، ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تغيره ولو كانت ك(إن وأخواتها) لأزالت الابتداء ولا تعمل إلا في نكرة البتة ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة"(٥٣)، فنرى هنا أن المبرد يُجيز عدم التكرار في (لا) النافية إذ فصل بينها وبين اسمها أو جاء اسمها معرفة من غير ضرورة، وهذا واضح من خلال ما ساقه من أمثلة، وقلنا سابقا أن جمهور البصريين يبنون ذلك على الضرورة، وما جاء من أمثلة في معرفة اسم (لا) فهو مؤول بالنكرة، مثل:( نكدن ولا أمية في البلاد(٥٤)،لا هيثم الليلة للمطي(٥٥)، قضية ولا أبا حسنٍ لها(٥٦))، فهذه كلها مؤولة بنكرة.

**سابعا: حذف لام الأمر**

لا يجوز حذف لام الأمر في نثر أو شعر ولكن من النحاة من أجاز حذفها في الشعر، إذ جاء عن سيبويه أنه قال : " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً. وقال الشاعر(٥٧):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفت من شيء تَبالاَ

وإنما أراد: لتفد"(٥٨)، حيث جاء الفعل(تفدِ) مجزوما بلام الأمر المحذوفة، وقد حذفت اللام في فعل غير الفاعل المخاطب، قال ابن جني: " حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد(٥٩):

مَن كان لا يزعم أَني شاعرُ ... فَيْدْنُ مِنيّ تنهه المزاجرُ "(٦٠)

حتى أن بعض النحاة قد اعتبر حذف لام الأمر غير جائز إلا في الشعر هو مذهب جمهور النحاة، إذ يقول المرادي : " مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر"(٦١)، وعدّ بعض النحاة حذف لام الأمر من الضرورة الشعرية، إذ جاء عن ابن جني: " واعلم أن هذه اللام الجازمة

لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة"(٦٢)، **في حين ذكر أبو حيان وغيره من العلماء أن المبرد قد منع حذف لام الأمر حتى في الشعر**(٦٣)، إذ جاء في المقتضب:" النحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة(٦٤):

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي ... لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

يريد أو ليبك من بكى، وقول آخر:

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من شيء تبالا

فلا أرى على ما قالا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، أضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء؛ ولكن بيت متمم حُمِل على المعنى، لأنه إذا قال( فاخمشي) فهو في موضع (فلتخمشي) فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك وتقول:( ليقم زيد ويقعد خالد وينطلق عبد الله) لأنك عطفت على اللام ولو قلت: قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام ولكن لو اضطر شاعر فحمله على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام كان على ما وصفت لك"(٦٥)، فهنا المبرد لا يُجيز ذلك حتى على وجه الضرورة الشعرية؛ لأنه يرى أن عوامل الأفعال ضعيفة لذلك هي لا تضمر، وما جاء في الشعر من ذلك فهو محمول على المعنى والعطف.ويُعلل ابن يعيش ذلك الحذف بقوله: " وإنما لم يجز حذفُ هذه اللام في الكلام؛ لأنّها جازمة، فهي في الأفعال نظيرةُ حروف الجر في عوامل الأسماء، فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجر وإعمالُه في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعفُ منها. هذا قولُ أكثرِ النحويين"(٦٦).وقد ذكر ابن مالك حذف لام الأمر، وبقاء عمله وقال إنه جاء على ثلاثة أضرب(٦٧):

– كثير مطرد : هو الحذف بعد أمر ب(قول) كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ إبراهيم: ٣١ ، أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه جاء بعد (قُلْ)، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله (قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا)، ويلزم من هذا التقدير ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك؛ فوجب بطلان ما أفضى إليه وإن كان هذا قول أكثر النحاة.

– وقليل جائز في الاختيار، بعد قول غير أمر كقول الراجز(٦٨):

قلتُ لبوابٍ لديه دارُها ... تِئذن فإني حَمْؤُها وجارُها

أراد: لتئذن فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول:(إئذن)

– وقليل مخصوص بالاضطرار، هو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر، ولا بغيرها كقول الشاعر(٦٩):

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب

أي: ليكن

**ثامنا: (إذما) بين الحرفية والظرفية.** (إذما)هي حرف شرط جازم تدلّ عل تعليق الجواب على الشرط، وهي مركبة من (إذ) و(ما) وما كافة لها عن الإضافة ومهيئة لعمل الجزم فيما بعدها وناقلة لها من الماضي إلى المستقبل ولم يختلف النّحاة في ذلك(٧٠)، وإنما اختلفوا فيها من حيث الظرفية الحرفية، فسيبويه ومن وافقه من النحاة قالوا بحرفيتها، إذ جاء في الكتاب: " فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: (من، وما، وأيهم) وما يجازي به من الظروف: (أي حينٍ، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما)، ومن غيرهما: (إن، وإذ ما)،ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد"(٧١).فذكر سيبويه (إن) و (إذ ما)، والفرق بينهما أن (إذ) لما دخلت عليها (ما) صارت جازمة، أي خرجت عن معناها، لأنها كانت قبل دخول (ما) عليها ظرف للزمان الماضي، وبعد الدخول صارت للمستقبل ك (إن)؛ وقد يُجمع الشيآن فيصيران في حكم واحد بعد أن كان لكل واحد منهم حكم خاص به، وجعلها سيبويه حرفا لوقوعها موقع (أن)، ولم يُقم دليل على اسميتها(٧٢)وهناك من النحاة من ذهب إلى أن (إذما) باقية على ظرفيتها، **فذكر أبو حيان وغيره من العلماء أن من هؤلاء النحاة (المبرد، وابن السراج، وأبي علي)**(٧٣)، والحقيقة أن المبرد قال بحرفية (إذما) صراحة، إذ جاء في المقتضب في باب المجازات وحروفها: "وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره، فمن عواملها من الظروف (أين ومتى وأنى وحيثما) ومن الأسماء (من وما وأي ومهما) ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن وإذما) وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها"(٧٤)، وجاء في الكامل: " والحرف الثاني(إذما) كما قال العباس بن مرداس(٧٥):

إذ ما أتيت على الرسول فقل له ... حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

لا يكون الجزاء في(حيث) و (إذ) إلا بما"(٧٦)، فظاهر كلام المبرد في النصين السابقين أن (إذما) حرف كما يراه سيبويه، لا كما ادعى أبو حيان وغيره من العلماء، في حين ذهب ابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أنها ظرف(٧٧)، أي ظرف زمان، واحْتَجُّوا عل ذلك بأنَّها قبل دخول (مَا) عليها كانت اسْماً، والأصل عدم التغيير، وأجيب على ذلك: بأنَّ التغيير قد تَحقَّق قطعاً بدليل أنَّها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنَّها نُزِع منها ذلك المعنى البتَّة(٧٨)، فهذا التركيب ينقلها عن حكم أصالتها، ك(إنما) و (قلما) حيث صار هذا التركيب ناقلا لها عن حكمهما الأول، ولو بقيت على أصلها أي بدون (ما) لظلت ضرفا للزمان الماضي، ولم يصح إن تقع للجزاء(٧٩).

**تاسعا: معنى هيهات**ف(هيهات) اسم فعل ماضي يكون على معنى(بَعُدَ)، وهذا ما عليه أكثر النحاة(٨٠)، وإنما مالوا عن لفظ الفعل لنوع من أنواع المبالغة، فإذا قلت: (هيهات عمرٌو)، فكأنك قلت: (بَعُدَ جِدًّا)، أو(بَعُدَ كُل البُعْدِ)، ويكون خارجا في كثيرٍ من الأمر إلى أن يستيئس منه، وهو مبني؛ لأنه واقع المبني من الأفعال، وهو "بَعُدَ"، ويُرفع ما بعده كرفع الفاعل بفعله, لأنها تجري مجرى الفعل، فطلبت فاعلًا كالفعلُ(٨١)، وقد ذهب المبرد إلى أن (هيهات) هي ظرف غير متمكن، جاءت على معنى:(في البعد)، فقال في المقتضب: " فأما (هيهات) فتأويلها: في البعد، وهى ظرف غير متمكن؛ لإبهامها، ولأنها بمنزل الأصوات"(٨٢)، فالمبرد يرى أنها على معنى (في البعد) فعلى هذا يكون (هيهات) في محل رفع خبر مقدم، وما جاء بعدها هو مرفوع على الابتداء، وأما أبو علي الفارسي فقد كان يقول في (هيهات): أنه يقول بأنها اسم سُمِّي به الفعل ك( صه ومه)، ويقول مرة أخرى بكونها ظرفًا، بقدر الذي يحضره في الحال، وكان يقول: إنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل ك(عندك ودونك)(٨٣)، ويرى أبو إسحاق أنها اسم بمعنى (البعد)، وأنها جاءت في موضع رفع(٨٤) في قوله تعالى:﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ المؤمنون: ٣٦.

**عاشرا: الفصل بين المضاف والمضاف اليه، بالمعطوف على المضاف**.ذهب البصريون الى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ منزلة المضاف إليه كالجزءِ من المضاف؛ ولأن موقعه منه كموقع التنوين، فكما لا يجوز الفصل بين الاسم والتنوين، كذلك لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه، وقد يجيزون الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة الشعرية؛ لأنَّ الجار والمجرور والظرف يُتسَّع فيهما ما لا يتسع في غيرهما(٨٥)، وأجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما في الشعر، وكذلك أجازوا الفصل بينهما في موارد أخرى، واتفق النحاة جميعاً على جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم في الشعر وفي اختيار الكلام.(٨٦)ومما فُصل به بين المضاف والمضاف إليه هو العطف على المضاف وهو أن يكون هناك عطفٌ وإضافةٌ إلى اسم يماثل الاسم الذي أَضَفْتَ إليه الأول، ومعنى هذا أن يكون ثَمَّ معطوف ومعطوف عليه، وكلاهما يكون مضافا إلى اسم واحدٍ، أي: إن المضاف الأول وما عُطِف عليه كلاهما مضاف إلى مثل ما أضيف إليه الثاني(٨٧)، ومما ذكره أبو حيان من هذا الفصل قول الشاعر(٨٨):

يا مَن رأى عارضًا أرقت له ... بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ

كذلك قل العرب( قطع الله يدَ ورجل من قالها)، فيذكر أبو حيان أن المبرد خالف من سبقه، فهو يرى أنه لا فصل بين المضاف والمضاف إليه(٨٩)، أي أن المضاف إليه هو للمضاف الثاني وليس للأول، إذ جاء في المقتضب:إلا علالة أو بداهة ... قارح نهد الجزاره أراد: (إلا علالة قارح أو بداهة قارح) فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني فيكون الكلام على هذا (مررت بخير وأفضل من ثَمَّ) وقال الفرزدق:

يا مَن رأى عارضًا أرقت له ... بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ

أراد بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد"(٩٠)، فهنا يرى المبرد أن المضاف إليه الظاهر هو للمضاف الثاني وما حذف من الجملة هو المضاف إليه للمضاف الأول(ذراعي)، فعلى هذا التفسير لا يكون هناك فصل بينهما ، وأما مذهب سيبويه في (إلا علالة) أصله: (إلا علالة سابح أو بداهته)؛ فحذف المضمر من بداهته، وجعل (سابحا) بين المضاف الأول والمضاف إليه، ليكون في ظاهره كالعوض من الضمير المحذوف(٩١)ويرى العيني إن كلا القولين مخالف للأصل؛ فالمبرد قد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وأما سيبويه فقد فرّق بين المضاف والمضاف إليه(٩٢)، ويرى الفراء أنه قد يكون الاسمان مضافين معًا إلى (سائح أو قارح) على ما اختلف في الرواية(٩٣)، وهذا يستلزم منه أن يكون معمول واحد لعاملين.ولم يخالف المبردُ سيبويه إلا في هذين البيتين، في حين نجده يتابع سيبويه في غيره من الأمثلة كقوله: ( يا تيم تيم عديّ، ويا زيد زيد عمرو)، فهو يقول بقول سيبويه من أن تيم الأولى مضافة إلى عدي والثاني مقحم للتوكيد، وهذا ما يراه سيبويه.(٩٤)

**الحادي عشر: حروف العربية**

حروف اللغة العربية تسعة وعشرون حرفا، وهذا ما ذكره سيبويه وهو أصح الأقوال، إذ جاء في الكتاب:" هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها و مهموسها، واختلافها، فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة، والألف، والهاء"([٩٥])، فذكر سيبويه أن حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، **غير أن أبا حيان قد نسب إلى المبرد أنه قد أخرج الهمزة من الحروف وبذلك سيكون عدد الحروف ثمانية وعشرين حرفا**([٩٦])وليس أبو حيان وحده من نسب هذا القول إلى المبرد، فهذا ابن جني يقول: " اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا. فأولها الألف. وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس، فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا...فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضا موجودة في اللفظ"([٩٧])والحقيقة أن المبرد ذهب إلى أن حروف العربية ثمانية وعشرون حرفا، إذ جاء في المقتضب: " هذا باب مخارج الحروف وقسمة أعدادها في مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها وما كان منها مطبقا وما كان من حروف القلقلة وما كان من حروف المد واللين وغير ذلك اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا منها ثمانية وعشرون لها صور"([٩٨])، وقد ردّ ابن عصفور على المبرد بأن رأيه غير صحيح؛ فالهمزة لو لم تأتي حرفًا لكانت الأفعال (أَخَذَ" و"أَكَلَ) وغيرها على حرفين فقط؛ بسبب أن الهمزة ليست حرفًا عنده، وذلك باطل؛ لأنه أقلُّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام.

**الثاني عشر: (كان) إذا جاءت شرطا**اختصت (إن) الشرطية وأخواتها بالأفعال المستقبلة، فلا يكون فعل الشرط ولا جزاؤه بمعنى المضيّ، ولا بمعنى الحال، فإذا جاء في مكان فعل الشرط أو الجزاء ما دلَّ على الحال أو الماضي بلفظ كان أو غيرها حُمِل على أنه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة، ولكنه حذف اختصارا أو استغناء عنه بانصراف الكلام إلى معناه، وذلك نحو قولك: (إن أكرمتني أمس فقد أكرمتك اليوم)، يكون المعنى: (إن تبين إكرامي أمس تبين إكرامك اليوم)([٩٩]).وهناك مسألة أثارت إشكالا عند النحاة؛ وهو مجيء (كان) في الشرط، كقولك: (إن كُنْتَ أكرمتني أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوْم)، برغم أنَّ (كان) في قول الفراء "إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنَّها تصلح للمستقبل"([١٠٠])، وفي ذلك نجد(كان) ماضية اللفظ والمعنى في هذه الجملة، وهذا الإشكال الذي أثاره المبرد وحاول أن يجد له حلّا، علما أن قول المبرد هذا ليس في المقتضب وإنما نقله عنه ابن السراج، إذ جاء في الأصول:" مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: (إنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أمس أكْرَمْتُكَ اليَوْم)، فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل (إنْ) ولكن لقوة كان. وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب (إنْ) فتقول (إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي فَسَوفَ أُكَافِيك)، فَلا يكون ذلك إلا ماضيا، كقول الله عزَّ وجلَّ:﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾المائدة: ١١٦ والدليل على أنه كما قلت، وأنَّ هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إنْ) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال لا تقول: (إنْ جِئْتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوم)"([١٠١]).فلم يرتض ابن السراج بقول المبرد فردَّ عليه فقال:"وهذا الذي قاله أبو العباس – رحمه الله – لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إنْ) تخلو من الفعل المستقبل لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأُصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله: (إنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوم، إنْ تَكُنْ كُنْتَ مِمَّن زَارَنِي أَمْسَ أكْرَمْتُكَ اليَوم)، فدلت (كُنْتَ) على (تَكُنْ) وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾المائدة: ١١٦ أي إنْ أكُنْ كُنْتُ أو: إنْ أقُلْ كُنْتُ قُلْتُه، أو أُقِرّ بهذا الكلام"([١٠٢])ويأخذ الرضيُّ رأيَ المبرد، فيرى إلى أنَّ الغالب في (إنْ) أن يكون فعل شرطها للمستقبل من حيث المعنى، ولكن إنْ طُلب معنى الماضي جيء بالفعل (كان) مثال ذلك الآية ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾المائدة: ١١٦ ، والآية ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ يوسف: ٢٦ ، ويرى أن ذلك خصّيصة ل (كان)؛ لأن دلالتها في الكلام هو لما مضى من الزمن فقط، فتكون دالة على الزمن الماضي ومطلق الحدوث، فمعنى (كان زيد ناجحا: في الزمن الماضي زيد ناجح). وفي هذه الحالة لا يمكن أن تفيد الاستقبال، وهذه من معاني (كان) دون غيرها من الأفعال الناقصة([١٠٣])، فالرضيُّ يؤيد المبرد في قوله بأن (كان) تكون للشرط في الماضي، مستدلا بالآية التي اختلف فيها المبرد وابن السراج وهي ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾المائدة: ١١، ويرى إنَّ قول ابن السراج باطل؛ لأن الكلام يكون يوم القيامة، وسواء قال عيسى (عليه السلام) هذا الكلام أم لم يقله إنَّما هو في الدنيا، وهناك مثال آخر دليل على الجواز مثل: (إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي أَمْسِ فَسَوْفَ أُكَافِئُك اليومَ)([١٠٤])وقد ذهب ابن القيّم إلى فساد الرأيين(رأي المبرد وابن السراج) إذ يرى أن الصواب أن يقال أن: " جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل (هل كان كذا )ولا يتضمن لنفي قول من قال (قد كان كذا)، فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصودة ومضمنه جواب سائل (هل وقع كذا)، أورد قوله (قد وقع كذا)، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى؛ بل لا

يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل (هل أعتقت عبدك؟ فيقول إنْ كُنْتُ قَدْ أَعْتَقْتُه فَقَدْ أَعْتَقَه الله) فما للاستقبال هنا معنىً قط، وكذلك إذا قلته لمن قال (صحبت فلانا فيقول إنْ كُنْتُ صَحِبْتَه فَقَدْ أَصَبْتَ بِصُحْبَتِه خَيْرًا). وكذلك إذا قلت لفلان كذا وهو معلم أنه علم بقوله له فيقول: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه)، فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظا ومعنى ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال واما التعليق الخبري فلا يستلزمه، ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ وتقول إنْ كَانَتْ البَيِّنَةُ شَهِدَتْ بِكَذَا وكَذَا فَقَدْ صَدَقَتْ"([١٠٥])، قسّم ابن القيّم بهذا النص التعليق في الجملة الشرطية إلى نوعين، تعليق وعدي وهو التعليق الذي يجب أن يكون زمنه مستقبلا، والتعليق الخبري فهو لا يستلزم أن يكون زمنه مستقبلا بل ماضيا.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد وفقنا الله لإتمام هذا البحث، وقد خرج البحث بنتائج عدة، هي:

١ـ يرى المبرد أن حذف النون من المثنى صلة الموصول(ال)، يكون لقصر الصلة، فهو بذلك لم يخالف سيبويه وجمهور العلماء، كما زعم أبو حيان.

٢ـ يرى المبرد أن علّة منع( فعلان) من الصرف هي مشابهة النون فيه للألف في صحراء، وهذا قول سيبويه.

٣ـ أن يكون له في المسألة رأيان، فيأخذ أبو حيان الرأي المخالف دون ذكر الرأي الثاني الذي يوافق فيه العلماء.

٤ـ توهم أبو حيان في زعمه أن المبرد يرى دخول اللام المزحلقة على خبر(أن)جائز، وهذا غير صحيح إذ ثبت في البحث أنه يرى أن ذلك غير جائز، وأنه متى دخلت اللام كسرت الهمزة.

٥ـ ذكر أبو حيان أن المبرد يرى أن (إذما) ظرف، وهو مخالف لجمهور العلماء، إذ أن المبرد قال بحرفيتها.

٦ـ خالف المبرد العلماء في حذف لام الأمر، فهو يرى أنها لا يجوز حذفها؛ لأنه من العوامل الضعيفة لذلك لا تحذف، وما جاء من ذلك في الشعر فهو محمول على المعنى والعطف.

٧ـ خالف المبرد العلماء في معنى (هيهات) فهو يرى أم معناها (في البعد)، وقال العلماء أن معناها(بَعُدَ).

٨ـ خالف المبرد سيبويه في الفصل بين المضاف المضاف إليه بالمعطوف، فيرى أن المحذوف هو المضاف إليه الأول، ولكنه يوافقه في مثل(يا تيم تيم عديّ).

٩ـ يرى المبرد أن عدد الحروف في العربية ثمانية وعشرون حرفا، إذ أخرج الهمزة من الحروف، وهو مخالف لما عليه جمهور العلماء.

١٠ـ يرى المبرد أن(كان) إذا وقعت شرطا كانت على معنى المضي، ولا تخرج للاستقبال لقوتها.

## المصادر والمراجع


١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢ـ أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين، تأليف: فتحي بيومي حمودة، دار البيان العربي، الطبع الأولى ، ١٩٨٥.

٣ـ الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

٤ـ إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

٥ـ أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

٦ـ الانتصار لسيبويه على المبرد، المؤلف: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

٧ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٨ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٩ــ ايضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبع الأولى، ١٣٨٩ـ١٩٦٩

١٠ـ البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

١١ــ بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان

١٢ــ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، {دراسة وتحقيقاً}، المؤلف: محمد عبد الستار على أبو زيد.

١٣ــ التبيان في إعراب القرآن، المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه

١٤ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى

١٥ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

١٦ــ الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

١٧ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

١٨ــ الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة

١٩ــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم.

٢٠ـ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨١٢ – ٨٩٣ هـ)، المحقق: سعيد بن غالب المجيدي، الكتاب رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٢١ـ ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة، اعتمد فيه على نسخة نقلت من خط المؤلف، الناشر: دار الفكر، ودار الفكر المعاصر ، الطبعة: الرابعة (١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).

٢٢ـ ديوان قيس بن الخطيم، المؤلف: قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد. شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية. المتوفى سنة (٢ ق. هـ / ٦٢٠ م) الدكتور ناصر الدين الأسد، الناشر: دار صادر – بيروت، عام النشر: ١٩٦٧

٢٣ــ سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٢٤ــ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٥ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٦ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٢٧ـ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، المؤلف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر،، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م

٢٨ـ شرح الكافية الشّافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الجياني، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، المحقق: علي محمّد معوّض، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤٢٠ هـ.

٢٩ـ شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٣٠ـ شرح تسهيل الفوائد: المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

٣١ـ شرح شواهد المغني، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

٣٢ـ شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

٣٣ـ شعر والشعراء، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الحديث،: ١٤٢٣ هـ

٣٤ـ ضرائر الشِّعْر، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع

٣٥ـ الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب

.٣٦ـ الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٣٧ـ الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٣٨ـ الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

.٣٩ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

.٤٠ـ المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)

٤١ـ معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٤٢ـ معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى

٤٣ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥

٤٤ـ مفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

٤٥ـ مفضليات، المؤلف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة: السادسة

٤٦ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٤٧ـ المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت

.٤٨ـ الممتع الكبير في التصريف، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦

.٤٩ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

## هوامش البحث

[١] ينظر: سر صناعة الاعراب: ٤٠/١

[٢] طبقات النحويين واللغويين:١٠١

[٣] ينظر: المصطلح النحوي: ١٥٩

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥٦/٢

[٥] البيت لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦؛ والدرر ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٧؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص١١٥؛ وملحق ديوانه ص٢٣٨

[٦] الكتاب: ١٨٦/١

[٧] ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٣٣١/١

[٨] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥٧/٢

[٩] ديوانه:٨٦

[١٠] ديوانه: ٤٤

[١١] المقتضب: ١٤٥/٤ـ١٤٦

[١٢] سورة الحج:٣٥، ينظر: البحر المحيط:٥٠٨/٧، ولم ينسبها الزجاج في معانيه إلى احد القراء :٤٢٧/٣

[١٣] ينظر: المحتسب في وجوه القراءات: ٨٠/٢

[١٤] ينظر :الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٦٢٧، اعراب القران للنحاس: ٢٨٣/٣،

[١٥] ينظر: التبيان في اعراب القران: ٥٦

[١٦] لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، ينظر: المفضليات ١/ ٧٠٠،الشعر والشعراء ١/ ٤٢٨

[١٧] الكتاب: ٢١٦/٣

[١٨] ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ٤٨١/٣

[١٩] المقتضب: ٣٣٥/٣

[٢٠] ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٥٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٢/٢

[٢١] ينظر: إحياء النحو:١٨٨

[٢٢] الممنوع من الصرف:٩٤

[٢٣] الكتاب:٢٧٧/٣

[٢٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧٠

[٢٥] المقتضب: ٣٧٤/٣، وينظر الكامل في اللغة والادب:٥٤/٢

[٢٦] البيت لقائل مجهول، وهو في المقتضب ٤/ ٨٤، والتصريح ١/ ١٥١، والأشموني ١/ ١٨٢، والإنصاف ١٨٩ الخصائص ٣/ ٥٢، وشرح شواهد المغني:١٦٦

[٢٧] ينظر: مغني اللبيب: ٧٥، ارتشاف الضرب: ٩١٠/٢

[٢٨] مغني اللبيب:٧٥

[٢٩] ينظر: ارتشاف الضرب: ٩١٠/٢

[٣٠] ينظر: مغني اللبيب:٧٥

[٣١] المنصف من الكلام على مغني اللبيب:١١٤/١

[٣٢] المقتضب: ٤٩/٤

[٣٣] المقتضب:٣١٩/٤، وينظر: ٤٤/٤

[٣٤] ينظر: الكتاب: ٩٥/٢

[٣٥] ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٣٣-١٣٤

[٣٦] ينظر: المقتضب:٤/ حاشية٤٨

[٣٧] ينظر: عدة السالك بحاشية أوضح المسالك: ١٨٠/١

[٣٨] ينظر: شرح المفصل: ٥٣٣/٤

[٣٩] ينظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٢٦٧

[٤٠] مغني اللبيب: ٣٠٧

[٤١] ينظر: المقاصد النحوية: ٧٣٤/٢، همع الهوامع: ١٤٠/١

[٤٢] المقتضب:٣٤٤/٢

[٤٣] المقتضب:٢/ ٣٤٧

[٤٤] ينظر : الكتاب: ١٤٦/٣

[٤٥] ينظر: التبيان في اعراب القران:٩٨٣/٢، الدر المصون : ١٧٦/٧، الخصائص: ٧٠/٢، مغني اللبيب: ٢٦٣/٣، معجم القراءات: ٣٣٥/٦

[٤٦] البيت في خزانة الأدب ٤/ ٣٢٨، الخصائص ١/ ٣١٥.

[٤٧] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٧، البرود الضافية والعقود الصافية: ١٧٦٣/١

[٤٨] ديوانه: ٢٢٢، والكتاب ٣/ ١٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في الدرر ١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص١٨٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦

[٤٩] شرح ابن عقيل: ٥/٢

[٥٠] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٦) وما بعدها، وتوضيح المقاصد (١/ ٣١٨). وما بعدها، والمغني (٢٣٩) وما بعدها، أوضح المسالك:٣/٢، النحو الوافي : ٦٠٢/١

[٥١] ينظر الكتاب (٢/ ٢٩٥) وما بعدها، والمقتضب (٤/ ٣٥٩)، المساعد: ٣٤٥/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٢/ ٨٩٧) وما بعدها، والهمع (١/ ٤٨)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (١/ ٣٨٤)

[٥٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٠٩/٣،المساعد:٣٤٥/١

[٥٣] المقتضب: ٣٥٩/٤ـ٣٦١

[٥٤] البيت ينسب عبد الله بن الزبير –بفتح الزاي– الأسدي من أسد بن خزيمة، ينظر: الخزانة ٢/ ١٠٠، تاريخ الخلفاء ٨٣، الكتاب ١/ ٣٥٥، ابن الشجري ١/ ٣٢٩

[٥٥] نسبه الفراء لرجل من دبير "أمالي الشجري ١/ ٣٢٩، الخزانة ٢/ ٩٨، همع الهوامع ١/ ١٤٥، شرح المفصل ٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣".

[٥٦] ينظر: الكتاب: ١ / ٣٥٥.

[٥٧] البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه أو أبي طالب أو الأعشى، انظر: الكتاب ٨/٣، والإنصاف ٥٣٠/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٤، وابن الناظم ص٦٩٠، والشذور ص٢٣١، والأشموني ٣١٤/٢ والدرر ٦١/٥

[٥٨] الكتاب: ٨/٣، ينظر: الأصول: ١٥٧/٢

[٥٩] هذا البيت أورده الفراء في معاني القرآن ١/ ١٦٠، ولم ينسبه.

[٦٠] الخصائص: ٣٠٦/٣

[٦١] توضيح المقاصد: ١٢٦٨/٣

[٦٢] سر صناعة الاعراب: ١٠٣/٢، ينظر: المفصل:٤٥١

[٦٣] ارتشاف الضرب:١٨٥٦/٤

[٦٤] البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩؛ والكتاب ٣/ ٩

[٦٥] المقتضب: ١٣٠/٢ـ١٣١

[٦٦] شرح المفصل: ١٤٥/٥

[٦٧] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٠/٢

[٦٨] البيت ل منظور بن مرثد الأسدي ينظر:المغني (٢٢٥)، والجنى الداني (١١٤)، والخزانة (٩/ ١٣)، واللسان: "حمأ ولوم وأذن"، والدرر (٥/ ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٠)، والصحاح مادة: "حمء"، والأشموني (٤/ ٤).

[٦٩] البيت لقائل مجهول، قاله أب يعاتب ابنه العاق، وهو في معاني القرآن للفراء (١/ ١٥٩)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٣٣٣)، ومجالس ثعلب (٤٥٦)، وسر الصناعة (٣٩٠)، والمغني (٢٢٤)، وتخليص الشواهد (١١٢)، والجنى الداني (١١٤)، ورصف المباني (٣٢٨)

[٧٠] ينظر: اسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين: ٣٥

[٧١] الكتاب: ٣/ ٥٦ـ٥٧

[٧٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٥٨/٣ـ٢٥٩

[٧٣] ينظر: ارتشاف الضرب:١٨٦٢/٤، شرح التسهيل: ٦٧/٤، مغني اللبيب: ١٢٠، تمهيد القواعد: ٤٣٢٢/٩

[٧٤] المقتضب: ٢/ ٤٥

[٧٥] البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (صـ ٧٢)، والكتاب (٣/ ٥٧)، وشرح المفصل (٤/ ٩٧، ٧/ ٤٦)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٧)، وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٤٦)، والخصائص (١/ ١٣١)

[٧٦] الكامل في اللغة والادب: ١/ ٢٣١

[٧٧] ينظر: الاصول في النحو: ١٥٩/٢، الايضاح العضدي: ٣٢١

[٧٨] شرح قطر الندى: ٣٧، شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٨/٢

[٧٩] ينظر: المقاصد الشافية: ١١٣/٦

[٨٠] ينظر: المفصل: ١٩٣، شرح الكافية الشافية:٢١٩/١

[٨١] ينظر: شرح المفصل: ١٩/٣

[٨٢] المقتضب: ١٨٢/٣، ينظر : ارتشاف الضرب: ٢٣٠٢/٥

[٨٣] ينظر: الخصائص: ٢٠٧/١

[٨٤] شرح الأشموني: ٩٦/٣

[٨٥] ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٢٧ – ٤٣١.، شرح المفصل: ١٨٨/٢، وشرح التصريح: ٢/ ٥٧

[٨٦] ينظر: الإنصاف: ٤٣١/٢ـ ٤٣٥،شرح التصريح: ٢/ ٥٧ – ٥٨.

[٨٧] ينظر: المقاصد الشافية: ١٦٥/٤

[٨٨] البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩

[٨٩] ينظر: ارتشاف الضرب:٥/ ٢٤٢٩

[٩٠] المقتضب: ٤/ ٢٢٨ـ٢٢٩

[٩١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥٩/٢

[٩٢] ينظر: المقاصد النحوية: ١٣٦٤/٣

[٩٣] معاني القران: ٣٢٢/٢

[٩٤] المقتضب: ٤/ ٢٢٧، الكامل: ١٦٠/٣

[٩٥] الكتاب: ٤/ ٤٣١

[٩٦] ينظر: ارتشاف الضرب:٥/١

[٩٧] سر صناعة الاعراب: ٥٥/١ـ٥٧، ينظر: شرح المفصل: ٥١٨/٥، الممتع الكبير: ٤٢١،همع الهوامع: ٤٨٧/٣

[٩٨] المقتضب: ١٩٢/١

[٩٩] ينظر: شرح التسهيل: ٩٢/٤

[١٠٠] معاني القران(للفراء): ١٨٠/١

[١٠١] الاصول في النحو: ١٩٠/٢

[١٠٢] الاصول في النحو: ١٩١/٢

[١٠٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١١٤/٤ـ١١٥

[١٠٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٥

[١٠٥] بدائع الفوائد: ٤٦/١